بزيادة 4 آلاف برميل عن العام الماضي

بوخمسين: «كويت إنرجي» تنتج 22 ألف برميل نفط يومياً

- الزيادة جاءت من الإنتاج في مصر واليمن
- النتائج التشغيلية للربع الأول أفضل من نظيره في العام الماضي

أحد مشاريع «كويت إنرجي» .. وفي الاطار منصور بوخمسين

- الأرباح التشغيلية زادت في الربع الأخير
- العمل في الزيت الصخري ربما يكون مناسباً للشركة

«كونا»: قال رئيس مجلس الإدارة التنفيذي في شركة «كويت إنرجي» الدكتور منصور بوخمسين ان انتاج الشركة يبلغ في الوقت الحالي 22 الف برميل تقريبا من النفط المكافئ يوميا بزيادة نحو 4 الآف برميل عن العام الماضي مبينا ان هذه الزيادة جاءت من الانتاج في مصر واليمن.

واضاف بوخمسين في لقاء مع وكالة الانباء الكويتية «كونا» امس ان متوسط الانتاج في اليمن اصبح في حدود ستة الاف برميل يوميا لتحتل المرتبة الثانية بالنسبة للشركة في حجم الانتاج بعد مصر التي يبلغ متوسط انتاج الشركة فيها حوالي 12 الف برميل يوميا.

ولفت إلى أن السنة المالية في الشركة تبدأ وتنتهي وفقا للعام الميلادي وليس مثل بعض الشركات التي تنتهي سنتها المالية في آخر مارس وتبدأ في الأول من ابريل مشيرا الى ان النتائج التشغيلية للربع الاول الذي ينتهي آخر الشهر الجاري افضل من نظيره في العام الماضي وان الانتاج زاد بنسبة حوالي 30 في المئة.

واستعرض بوخمسين نتائج شركة «كويت إنرجي» خلال العام الماضي مبينا ان الايرادات زادت بنسبة 29.4 في المئة خلال الربع الأخير من العام الماضي مقارنة بالربع الأخير من عام 2011 في حين زادت الارباح التشغيلية عن الربع الأخير من 2011 بحدود 30.1 في المئة وزاد متوسط الانتاج بنسبة 16.1 في المئة.

وحول انتاج «كويت انرجي» في العراق افاد بوخمسين بانه لم يبدأ الى الان مبينا انه اذا بدأ فسوف يزيد عن اجمالي انتاج الشركة كلها.

واشار الى ان انتاج الشركة في العراق لن يبدأ قبل بداية العام القادم لان الفرق بين العراق واليمن ومصر هو ان العراق ارض «بكر» وهناك نفط مكتشف وآخر لم يكتشف بعد.

ولفت الى ان امتياز «بلوك 9» في العراق الذي حصلت عليه الشركة في جولة التراخيص الرابعة هو حقل استكشاف موضحا ان معرفة الشركة بطبيعة الجغرافيا والصخور في العراق ستدعم فرصة تطوير الحقل الذي سيكون بحاجة الى التنظيف وازالة الالغام إضافة الى حاجته الى مسح زلزالي وحفر استكشافي ثم تطويري ومن ثم إنشاء المرافق والمنشآت والتي منها تمد خطوط الانابيب للنفط والغاز.

وأوضح ان خطوط الانابيب قد تمتد لحوالي 200 كيلومتر وتقوم بالنقل من الابار الى مراكز المعالجة ثم الى اماكن التخزين او التصدير اضافة الى انشاء معامل معالجة النفط والغاز وهي المنشآت التي تقوم بفصل النفط والغاز عن بعضه وتحويل الغاز لسائل ومنشآت ضخ النفط.

وقال ان احتياطي الشركة يبلغ 235.3 مليون برميل من النفط المكافئ بنهاية 2011 وهو يضم الاحتياطي المؤكد والاحتياطي المحتمل «2 بي» ولدى الشركة ما يسمى ايضا بالاحتياطيات الممكنة التي تحتاج فيما بعد للتدقيق وحفر ابار او مسوح زلزالية للتاكيد من مستوياتها وامكانيات الإنتاج حيث بلغ الاحتياطي المؤكد والمحتمل والممكن «3 بي» 404.5 ملايين برميل من النفط المكافئ.

وبخصوص تذبذب اسعار النفط وتاثيرها على الشركة اكد بوخمسين ان هذا التذبذب يؤثر في بعض المناطق التي تعمل الشركة بها ولا يؤثر في البعض الاخر فإذا كان العقد هو «عقد مشاركة» فان هذا يؤثر على الشركة وايراداتها.

واوضح ان النسب التي تحصل عليها الشركة في عقود الإنتاج تختلف من دولة لأخرى ومن منطقة لأخرى فقد تكون النسبة هي 10 في المئة او اكثر او اقل بحسب المخاطر الموجودة في الاتفاقية.

وذكر ان الاتفاقيات في العراق هي اتفاقيات خدمات فالشركة تحصل على مبلغ ثابت عن كمية النفط المنتجة ولا علاقة لها بسعر النفط ولهذا لا يؤثر تذبذب سعر النفط على الشركة في العراق لأن كل العقود معه بهذه الصيغة.

وعن سعر النفط وميزانية الشركة اوضح ان الميزانية تقر على اساس الاسعار المتوقعة للنفط خلال السنة والسنوات التي بعدها وعادة ما يكون تقدير الشركة لسعر البرميل اعلى من تقديرات الموازنة العامة في الكويت واقل من الاسعار المتوقعة من البنوك وخبراء النفط بنسبة معقولة وغالبا يكون السعر بين الـ65 والـ100 دولار للبرميل.

واضاف ان تاثير اسعار النفط على «كويت انرجي» موجود الى حد ما في الوقت الحالي موضحا انه اذا بدأ الإنتاج في العراق فسوف تتغير الصورة كليا «بحسب انتاجنا اليومي لان اكثر انتاجنا في الوقت الحالي هو انتاج مشاركات نفطية والذي يتاثر بالأسعار».

وحول اهتمام «كويت إنرجي» الكبير بالرقعة «بلوك 9» في العراق اكد بوخمسين ان هذه الرقعة لا تحظى باهتمام الشركة فقط وانما باهتمام شركات كثيرة عرضت على «كويت إنرجي» شراء حصص منها في «بلوك 9» مبينا ان هذه الرقعة متوقع الإنتاج فيها بوفرة تتناسب وحجم العراق كدولة نفطية علاوة على ان نوعية العقد افضل بكثير من العقود السابقة حيث سيدفع عن انتاج كل برميل 6.45 دولارات بينما الشركات الكبيرة في جولة التراخيص الاولى والثانية في العراق كانت تحصل عن كل برميل على دولارين او دولارين ونصف فقط.

وفي رده على سؤال حول اسعار النفط في الوقت الحالي وكيف يراها قال بوخمسين اعتقد ان السعر الحالي «معقول» مضيفا ان سعر 100 دولار للبرميل هو سعر «عادل» اذا ما حصلت الجهات المنتجة على الربح الكافي الذي يساعد على الاستمرار في المزيد من الاستكشافات.

واشار الى ان سعر الـ100 دولار للبرميل لا يمثل عبئا كبيرا على اقتصادات الدول المستهلكة او المستوردة للنفط واذا ما هبط سعر النفط بصورة حادة عن 100 دولار فان ذلك سيتسبب في تقليل انتاج النفط في الكثير من مناطق العالم لاسيما خارج «اوبك» لان الجدوى الاقتصادية لكثير من الحقول ستفقد قيمتها مثل حقول اعالي البحار والمناطق العميقة التي لها تكلفة عالية في الإنتاج «والاخطر هو توقف البحث عن النفوط الجديدة وهو ما قد يتسبب في نقص المعروض وبالتالي زيادة في الاسعار».

وافاد بوخمسين بان تراوح سعر برميل النفط بين 80 و120 دولارا يقلل من التذبذب الكبير في الاسعار ويعمل على ثبات للعروض مشيرا الى ان ارقام احتياطيات النفط ليست ارقاما هندسية وانما ارقام اقتصادية لها اعتبارات كثيرة.

وبخصوص توقعاته بشأن الاكتشافات الجديدة من الزيت الصخري والتي يدور حولها الكثير من اللغط حاليا ومدى تاثيرها على الاسعار اكد بوخمسين انها ليست اكتشافات جديدة مبينا انه من عشرات السنين معروف ان الطبقات الصخرية «الشيل» بها نفط وغاز.

وذكر ان ما اتاح الفرصة لإنتاجها حاليا امران اولهما وصول سعر برميل النفط الى مستوى الـ100 دولار واستقراره عند هذا المستوى والاخر ارتفاع اسعار الغاز الى ما يقارب 12 دولارا في الولايات المتحدة اضافة الى التطور الكبير في التكنولوجيا وهو ما سمح باستغلال مساحات واسعة في امريكا الشمالية وفي اوروبا.

واضاف بوخمسين ان التاثير في الغاز كان اكثر منه في النفط موضحا ان انتاج الغاز الصخري في الولايات المتحدة تسبب في هبوط اسعار الغاز من 8 الى 3 دولارات ومن المحتمل ان تقوم الولايات المتحدة بالتصدير وليس الاكتفاء فقط.

وعن تطلعات الشركة ورؤيتها في التعامل مع الزيت الصخري واذا ما كانت ترى ضرورة البحث عن فرص للاستثمار في استخراجه قال بوخمسين ان كمية المشاريع لدينا من الزيت والغاز التقليدي ستكفي الشركة للعشر سنوات القادمة مشيرا الى انه على المدى الطويل نحتاج ان ننتظر لهذا الأمر لاسيما اذا حدث تطور في استخراج الزيت الصخري.

«سيتي جروب»: أرباح صافية بلغت 3.6 ملايين دينار

جانب من عمومية الشركة

عقدت أمس شركة «سيتي جروب»، وهي الشركة المالكة والمشغلة لـ «سيتي باص»، جمعيتها العمومية عن عام 2012، ناقش خلالها مجلس الإدارة إنجازات الشركة خلال العام.

وحققت الشركة أرباحا صافية بلغت 3.6 ملايين دينار كويتي للعام 2012، مقارنة بخسائر العام 2011 التي بلغت 5.5 ملايين دينار كويتي.

وواصلت الشركة تحسين أدائها مع التركيز على الإنتاجية والكفاءة، فوصلت إلى مرحلة متقدمة في تطبيق نظام التحصيل باستخدام البطاقات الذكية وتقنية تتبع الحافلات عن طريق الأقمار الصناعية «جي بي اس»، مما سيكون له أثرا إيجابيا في رفع درجة السلامة لمستخدمي خدمات النقل العام وزيادة حصتها السوقية وضبط التكاليف، بالإضافة إلى تحسين عملياتها.

وقعت الشركة اتفاقية مع حكومة المملكة الأردنية الهاشمية باعت بموجبها حصتها في أسهم رأس مال الشركة المتكاملة للنقل المتعدد الأردنية، والبالغة 51 في المئة، إلى حكومة المملكة الأردنية الهاشمية، تبلغ قيمة الصفقة الإجمالية عشرة ملايين دولار يتم تسديدها على دفعات سنوية متساوية لمدة عشر سنوات ابتداءا من عام 2013. وقد تم تخصيص مخصصات كاملة مقابل هذا الاستثمار ضمن النتائج المالية للشركة في عام 2011، وسوف تدرج تلك النتائج الإيجابية ضمن البيانات المالية للشركة خلال عام 2013 الحالي.

وقال رئيس مجلس إدارة شركة سيتي جروب، يعقوب صالح الشرهان: «لقد كان عام 2012 عاما مهما للشركة، حيث عادت إلى الربحية بدعم من عملياتها في قطاع النقل العام التي شهدت تحسنا تدريجيا في نسبة استخدام الموارد خلال العام، إضافة إلى إطلاقها لعدة مبادرات هدفت لزيادة الإنتاجية، ونجاحها في تقليص التكاليف بفضل الإجراءات الصارمة التي وضعتها للتحكم بها».

وأضاف الشرهان: «ويشكل بيع الاستثمارات الأردنية مصدراً للتدفق النقدي المنتظم خلال السنوات العشر المقبلة، وأنتهز هذه الفرصة لشكر سعادة السفير الكويتي في الأردن، الدكتور حمد الدعيج على جهوده وتعاونه في إتمام هذه الصفقة، ونتطلع لمواصلة الأداء المتفوق للشركة خلال العام الحالي».

وتشغل مجموعة سيتي جروب خدمات النقل العام وتأجير الحافلات «سيتي باص» والتي تسهم بالحصة الأكبر في دخلها، كما تمتلك المجموعة بالكامل ثلاث شركات تابعة وهي وكالة بودي للطيران، وشركة بودي للطيران، وشركة مجموعة النقل والتخزين العقارية.

أعلنت خلال اجتماع الجمعية العمومية للشركة وتعد نقطة تحول في تاريخها

فيفا: 3.9 ملايين دينار صافي الأرباح

الرومي خلال العمومية

- التدفقات النقدية ترتفع إلى 32.2 مليون دينار بعد أن بلغت 72 ألفاً دينار في 2011
- عدد العملاء يتجاوز الـ 1.6 مليون عميل ويمثل نمواً بنسبة 60 في المئة
- الحصة السوقية ارتفعت من 20 إلى 29 في المئة بنسبة نمو بلغت 55 في المئة

عقدت شركة الإتصالات الكويتية VIVA، احدث مشغل لتكنولوجيا الاتصالات في الكويت، اجتماع الجمعية العمومية السنوي، في فندق كويت ريجنسي بمنطقة البدع، والذي تم خلاله المصادقة على النتائج المالية فضلاً عن تقرير مدققي الحسابات وتقارير الأرباح والخسائر للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012.

وبهذه المناسبة، قال رئيس مجلس إدارة شركة VIVA عادل الرومي: «لقد شكل عام 2012 نقطة تحول في تاريخ الشركة على مختلف المستويات. فقد إستطاعت VIVA تحقيق أرباحا لأول مرة منذ إطلاق عملياتها التشغيلية في الربع الأخير من العام 2008 فضلاً عن اتساع قاعدة عملائنا بسرعة قياسية».

وأضاف قائلاً: «ما تم تحقيقه من نتائج مالية وارباح قياسية هو ثمرة لجهود دؤوبة ومتواصلة وسط أجواء تنافسية عنيفة يشهدها قطاع الإتصالات في الكويت. ففي عام 2012، سجلت شركة VIVA صافي ارباح بقيمة 3.9 ملايين دينار كويتي «ربحية السهم 7.74 فلوس» مقارنة بخسائر بلغت 14.4 مليون دينار كويتي «خسارة السهم 28.85 فلسا» في 2011. كذلك شهد عام 2012 تحقيق تدفقات مالية نتيجة للعمليات التشغيلية بقيمة 32.9 مليون دينار كويتي مقارنة بـ 72 الف دينار كويتي في 2011، مما بدوره يدعم الملاءة المالية والإئتمانية للشركة ويرسخ ثقة دائنيها والمؤسسات المالية فيها».

وأجاب الرومي على تحفظات وزارة التجارة بأن تم الأخذ بها ومعالجتها في ظل خطة عمل الشركة.

وفيما يتعلق بإدراج أسهم الشركة في سوق الكويت للأوراق المالية، أكد الرومي أن الشركة تقدمت لهيئة أسواق المال بطلب الإدراج في 16 فبراير 2012، ومازالت بانتظار رد الهيئة في هذا السياق.

كما أوضح الرومي بأنه تم تعيين هيئة شرعية للشركة وذلك وفقا للمادة 15 من قانون الشركات المساهمة رقم 25 لسنة 2012.

ومن جانبه، قال الرئيس التنفيذي لشركة VIVA، م.سلمان بن عبد العزيز البدران: «سعداء جدا بالنمو المستمر وغير المسبوق الذي شهدته قاعدة عملاء VIVA في ظل المنافسة الشديدة التي يشهدها سوق الاتصالات الكويتي، حيث ارتفع عدد المشتركين من مليون مشترك تقريباً في نهاية العام 2011 إلى 1.6 مليون مشترك مع نهاية العام 2012. مما ساهم في تعزيز حصتنا السوقية التي ارتفعت من 20 في المئة إلى 29 في المئة ما يمثل نموا بنسبة 55 في المئة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. سوف نواصل الإستثمار في البنية التحتية وإستحداث التقنيات الجديدة التي ميزت وسازال تميز شركتنا عن منافسيها من اجل المحافظة على مسيرة التطور والنمو».

وتابع البدران قائلا: «بالإضافة إلى هذه الإنجازات التي تمكنت الشركة من تحقيقها خلال العام الماضي، فقد شهد الطلب على خدمات البيانات الواسعة النطاق «البرودباند» التي تقدمها VIVA نموا سريعا، إلى جانب إعتبارها ثاني أكبر مزود لخدمة البيانات في الكويت، من خلال تقديمها خدمات البرودباند عالية الجودة وبأسعار تنافسية بواسطة باقات الهواتف الذكية المتنوعة».

واختتم البدران قوله: «اود ختاماً أن أعبر عن جزيل الشكر والعرفان لعائلة VIVA، موظفيها وشركائها، عملائها ومساهميها الذين ندين لهم بنجاحنا في عام 2012».

من جهته قال نائب الرئيس التنفيذي للقطاع المالي في شركة VIVA، عبدالعزيز القطعي: «لقد فاق اداء شركة VIVA توقعات الكثيرين ونجحت في استقطاب المزيد من العملاء في عام 2012 مما انعكس بشكل إيجابي على إيرادات الشركة وأرباحها». وأضاف القطعي: «سنواصل جهودنا في سبيل تحقيق المزيد من النمو في العام المقبل».

وانعقدت الجمعية العمومية بنصاب 50.07 في المئة من إجمالي عدد المساهمين، في حين أن الجمعية العمومية غير العادية لم تنعقد لعدم اكتمال النصاب اللازم من حضور المساهمين الذي لم يتجاوز 75 في المئة. وبناءً عليه فقد تم تحديد موعد انعقادها بعد أسبوعين لمناقشة جدول أعمالها.

وقد حققت VIVA خلال العام عددا من الإنجازات التي تضاف إلى سجلها الحافل بالنجاحات. ولعل من أبرز تلك تقديم العديد من أحدث الأجهزة والمنتجات للسوق الكويتي مثل هاتف HTC المبتكر العامل بنظام التشغيل 8X Windows، وهاتف نوكيا Lumia 920، وأجهزة سامسونج Galaxy Note II وGalaxy SIII والتي تقدم بصحبة العديد من الباقات تشمل خدمات الفريدة. ومع نهاية العام، طرحت شركة VIVA هاتف الآيفون 5 أيضا بصحبة العديد من الباقات العملية بأسعار تناسب مختلف الميزانيات.

وفي عام 2012، واصلت شركة VIVA الإستثمار في تقنيات البنية التحتية، وتحسين خدماتها مع شبكة الجيل الرابع 4G العاملة بتقنية التطور الطويل الأمد LTE، حرصا على ترسيخ مكانتها الريادية كمشغل الاتصالات الأسرع نموا في الكويت. ومن بين الخدمات المبتكرة العديدة التي نجحت الشركة في تقديمها للسوق الكويتي في العام الماضي، نذكر برنامج VIVA Elite الذي يوفر للعملاء خدمات المساعد الشخصي التي تنفرد شركة VIVA في تقديمها والتي من خلالها يحصل عملاء VIVA على المساعدة عبر الهاتف للاستفادة من مجموعة واسعة من الخدمات المتنوعة بما في ذلك حجوزات السفر، والفنادق، والمطاعم، وخدمات الساعي.

الذهب قرب أعلى مستوى في 3 أسابيع بفعل أزمة قبرص

سنغافورة «رويترز» – استقر الذهب قرب أعلى مستوى في ثلاثة أسابيع مع تجدد المخاوف بشأن استقرار منطقة اليورو إثر رفض قبرص لشروط خطة إنقاذ مما عزز إقراء المعدن كملاذ آمن.

ورفض برلمان قبرص بأغلبية كبيرة أول من أمس مقترحا لفرض ضريبة على ودائع البنوك كشرط للحصول على مساعدة أوروبية مما أربك الجهود الدولية لإنقاذ أحدث ضحية لأزمة ديون منطقة اليورو. واستقر السعر الفوري للذهب عند 1612.71 دولارا للأوقية «الأونصة»، قرب أعلى مستوى في ثلاثة أسابيع 1615.16 دولار الذي سجله اول من أمس. وظلت عقود الذهب الأمريكية دون تغير يذكر أيضا وسجلت 1612.10 دولارا للأوقية.

الإسترليني يرتفع بعد إعلان وقائع اجتماع بنك إنكلترا

لندن – «رويترز»: ارتفع الجنيه الاسترليني أمس بعد أن أظهرت وقائع أحدث اجتماع لبنك انكلترا المركزي استمرار انقسام الأعضاء بواقع ستة إلى ثلاثة تجاه مواصلة شراء الأصول بينما كان البعض يتوقع فرقا أقل في نتيجة التصويت.

وارتفع الاسترليني إلى أعلى مستوى للجلسة عند 1.5140 دولار من حوالي 1.5034 دولار بعد صدور محضر الاجتماع وذلك بزيادة 0.2 في المئة عن الإغلاق السابق. وأظهر الاجتماع أيضا قلق صناع السياسات من مزيد من التراجع في الاسترليني نظرا لما ينطوي عليه ذلك من ضغوط تضخمية. وهبط اليورو إلى 85.32 بنسا من حوالي 85.77 بنسا ودون تغير عن الجلسة السابقة.

«دويتشه بنك» يعدل أرباح 2012 بسبب مخصصات بقيمة 600 مليون يورو

فرانكفورت – «رويترز»: قال دويتشه بنك امس إنه عدل ارباحه قبل خصم الضرائب لعام 2012 بخفض 600 مليون يورو «773 مليون دولار» بسبب مصروفات جديدة تتعلق بدعاوى قضائية مرتبطة برهون عقارية وتحقيقات أخرى للهيئات التنظيمية.

ورفض البنك الخوض في أسباب رفع مخصصات التقاضي إلى 2.4 مليار يورو.

وتأتي هذه الخطوة بعد اجتماع مجلس الإدارة الإشرافي يوم الثلاثاء وبعد أن قالت هيئة الرقابة المالية الاتحادية في ألمانيا إنها سترسل النتائج الأولية لتحقيقها في شبهة تلاعب في أسعار الفائدة بين البنوك إلى وزارة المالية الألمانية بنهاية مارس.